



قواعد المنشأ

تعد قواعد المنشأ من الركائز الأساسية والمهمة في الأعمال الجمركية وتزداد أهميتها بازدياد الاتفاقيات الاقتصادية التي تعقدها الدولة مع الدول الأخرى أو الاتحادات الجمركية. إن الجهة ذات المهام والصلاحيات في هذا المجال هي وزارة الاقتصاد إلا أنه وبحكم طبيعة عمل دائرة الجمارك وكونها الجهة التنفيذية لقواعد المنشأ وارتباط أسس و قواعد تحديد المنشأ بركنيين أساسيين من أركان العمل الجمركي هما تصنيف السلع وتقييمها، فقد أصبح التطبيق الفعلي لهذه القواعد من المهام الأساسية في الإجراءات الجمركية لأغراض ضبط تطبيق أحكام الاتفاقيات الاقتصادية، الأمر الذي استدعى إيجاد وحدة إدارية للقيام بهذه المهمة، وتمثل ذلك باستحداث قسم قواعد المنشأ والاتفاقيات الاقتصادية بهيكل إدارة التعريف الجمركية مهمتها التطبيق الأمثل لقواعد المنشأ ووضع اللوائح والإجراءات المنظمة لها، بما يضمن تسهيل وتبسيط إجراءاتها وتقديم أفضل وأرقى الخدمات للعملاء في هذا المجال.

وسنقوم من خلال هذه النشرة بتعريفكم - وبصورة مختصرة - بأهم ما يتعلق بهذا الموضوع.

ما هي قواعد المنشأ؟

عرّفت اتفاقية منظمة التجارة العالمية قواعد المنشأ بأنها: "القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام لدى أعضاء المنظمة لتحديد بلد المنشأ للسلعة".

ما هو بلد المنشأ حسب اتفاقية كيوتو؟

"هو البلد الذي أنتجت فيه السلع أو صنعت وفقاً لمعايير منصوص عليها لأغراض تطبيق التعريف الجمركية أو القيود الكمية أو أية إجراءات أخرى مرتبطة بالمبادلات التجارية".

ما هي قواعد المنشأ حسب اتفاقية كيوتو؟

"هي الأحكام المحددة التي تم تطويرها من مبادئ في التشريع المحلي أو الاتفاقيات الدولية التي تطبقها الدولة بهدف تحديد المنشأ".

تعريف منشأ البضاعة حسب قانون الجمارك الموحد

عرفت الفقرة ٢٥ من المادة ٢ من القانون منشأ البضاعة بما يلي: هو بلد إنتاجها سواء كانت من الثروات الطبيعية أو المحصولات الزراعية أو الحيوانية أو المنتجات الصناعية.

كيفية إثبات المنشأ للبضائع المستوردة حسب قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون:

وفقاً للمادة ٢٥ من القانون

تخضع البضائع المستوردة لإثبات المنشأ وفق قواعد المنشأ المتفق عليها في إطار المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية النافذة ووفقاً لهذه المادة فإن أي قواعد منشأ منصوص عليها في أي بروتوكول أو اتفاقية اقتصادية مع دولة ما هي التي تطبق وليس القواعد العامة للمنشأ.



من هم مستخدمو قواعد المنشأ؟

- الدوائر الجمركية
- وزارة الاقتصاد
- وزارة المالية والصناعة
- غرف التجارة
- غرف الصناعة
- الصناعيون
- المنظمات الدولية (منظمة التجارة العالمية، منظمة الجمارك العالمية)

أنواع قواعد المنشأ

هناك نوعان من قواعد المنشأ:

١- قواعد المنشأ التفضيلية:

هي القواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات الاقتصادية لتحديد صفة المنشأ للسلع ، لغايات منحها معاملة تفضيلية

٢- قواعد المنشأ غير التفضيلية:

وتعني القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام التي تضعها كل دولة على حدة لتحديد بلد المنشأ للبضائع وتستخدم لغايات تطبيق التعريفات الجمركية وإحصائيات التجارة الخارجية ولتطبيق القيود الكمية، ومكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية، وعلامات المنشأ ولغايات المشتريات الحكومية.

معايير تحديد المنشأ

١- معيار المنتجات المتحصل عليها بالكامل:

وهذا يعني أن تكون السلعة بالكامل من زراعة أو إنتاج أو صنع بلد واحد فقط، وبدون استعمال أي مدخل غير محلي، مثل: الحيوانات الحية التي ولدت وتربت بذات البلد، والخضار والفواكة المقطوفة في البلد، والأسماك التي تم صيدها من مياه البلد الإقليمية والمنتجات المعدنية المستخرجة من التربة أو قاع البحر في البلد.

٢- التحويل الجوهري:

هنالك ثلاثة معايير للتعبير عن التحويل الجوهري:

- معيار تغيير بند التعريفات الجمركية.
- معيار القيمة المضافة.
- معيار التصنيع أو عمليات المعالجة.

ما هي العمليات التي لا تحقق المنشأ؟

- العمليات التي تجري لضمان حفظ البضاعة بشكل جيد لأغراض النقل أو التخزين.
- العمليات التي تجري لتسهيل شحن البضاعة أو نقلها
- عمليات تغليف البضاعة أو تجهيزها للبيع.
- العمليات البسيطة التي تجري على البضاعة بما في ذلك: التهوية، النشر، التجفيف، التبريد، الدهان، ذبح الحيوانات،... الخ.



ما أهمية معرفة منشأ منتج معين؟

- ١- لتحديد ما إذا كانت السلعة المستوردة ستحصل على المعاملة التفضيلية أو المعاملة غير التفضيلية.
- ٢- لغايات تطبيق أدوات وإجراءات السياسة التجارية مثل رسوم مكافحة الأضرار وإجراءات الحماية الأخرى.
- ٣- لغايات الإحصاءات التجارية.
- ٤- لغايات تطبيق متطلبات العلامات والدلالات التجارية.
- ٥- المشتريات الحكومية.

ما المقصود بالمنتجات المتحصل عليها بالكامل؟

تعتبر المنتجات التالية متحصل عليها بالكامل :

- ١- المنتجات التعدينية أو الخام التي تستخرج من أرضها أو مياهها أو قاع بحارها.
- ٢- المنتجات الزراعية التي تجنى أو تحصد فيها.
- ٣- الحيوانات التي تولد وتربى فيها.
- ٤- المنتجات المتحصل عليها من الحيوانات التي تربي فيها.
- ٥- المنتجات المتحصل عليها بالقتل أو صيد الأسماك فيها.
- ٦- منتجات الصيد البحري والمنتجات البحرية الأخرى التي تستخرج من أعالي البحار عن طريق سفنها.
- ٧- المنتجات المعدة و/ أو المصنعة على ظهر السفن المصانع التابعة لها من المنتجات المشار إليها في الفقرة (و) أعلاه على سبيل الحصر.
- ٨- الأصناف المستعملة التي تجمع فيها ولا تصلح إلا لاسترجاع المواد الخام.
- ٩- الفضلات والخردة الناتجة عن عمليات الصنع التي تتم فيها.
- ١٠- البضائع المنتجة فيها على سبيل الحصر من المنتجات المشار إليها في الفقرات (أ) إلى (ط) أعلاه.

الالتزامات القانونية و الدولية

- بروتوكولات ومواد قواعد المنشأ للإتفاقيات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة
- الفقرة ٢٥ من المادة ٢ من قانون الجمارك الموحد
- المادة ٢٥ من قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

